مجلة المجمع العلمي العراقي

الجزء الرابع ـ المجلد التاسع والثلاثون

بغـــداد

١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م

التعدية بالباء في تحقيقات اللغويين

الدكتور محمد ضاري حمادي
جامعة بغداد — كلية الاداب

أشار اللغويون المحدثون الى تراكيب في منظوم الشعراء ، ومنثور الأدباء ، ومنقول المترجمين الى العربية في مختلف المعارف والعلوم ، مبيّنين أن تلك التراكيب قد عدّتْ ما استعملته من الأفعال — أو ما جرى مجراها — بالباء تعديةً مخالفة لما تقتضيه العربية في أسلوبها العالي ، وقواعدها الدقيقة .

وقد لحظت ، وأنا أقف على أقوال أولئك العلماء ، أنّ من تحقيقاتهم ماكان موضع اختلافهم الشديد الذي قد يصل الى أن يمنع هذا ماهو الأعلى عند ذاك . وأن كلاً يسعى الى إثبات مايبدي بما يقع عنده من أدلة أواستناد . ثم لحظت أنّ من تحقيقاتهم ما لا يصح أن يوصف بصفة التحقيق ، لأنه إنما أُصْدِر مفتقراً الى التوثيق العلمي الكافي أو خلواً من أي تحقيق أو توثيق ! !

وعلى ذلك ، رأيت أن أحقق تلك التراكيب التحقيق الذي يستلزمه البحث العلمي ، مبتغياً الوصول الى حقيقته ودفع الخلاف بين الذين تصدوا لمعالجته ؛ فلم يتفقوا على القول فيه قولاً واحداً .

لقد انتهى هذا البحث الى مارآه من نتائج ، وما خلص إليه من أحكام ، بعد استقراء وتأمل ، وموازنات وترجيح وكان ذلك أسلوبه ومنهجه في جميع ما خاض فيه وما بذل ، وهو يسعى الى التركيب العربي الأصيل .

« بَصَّرَ »

خطّأ زهدي جار الله أن يقال : « بصَّرَهُ بالحقيقة » بمعنى « عرَّفه إياها » موجباً حذف الباء(١) . ولم يورد مايدعم به تلك التخطئة من شواهد أوقواعد . وقد جاء في اللسان هذا النص : « بصَّره الأمر : . . . فهَّمة إياه »(٢) مما يُعَدّ مستنداً للباحث المذكور ولمن ارتضى تلك التخطئة كمحمد جعفر الكرباسي الذي أورد النص القرآني : (يبصّرونهم) (٣) . ثم قال : . . . « فلا يقال : بصَّرهُ بالحقيقة . الصواب : بصَّره الحقيقة » (٤) . . . لكن صحة هذا التعبير (بحذف الباء) لاتعني خطأ التعبير الآخر (بإثبات الباء) ، وأن عدم ورود الاثبات في اللسان لايمنع وروده في غيره من المظان. وعلى هذا يقف هذا البحث مع محمد العدناني حين أورد إثبات الباء عن أساس البلاغة وعن المصباح المنير . يقول الأساس : « بصّرته كذا ، وبصّرته به: إذا علّمته إياه . »(٥) ، ويقول المصباح : « ويتعدى [يقصد الفعل « بصُرَ »] بالتضعيف الى ثانٍ ، يقال : بصَّرْته به تبصيراً (٦) . » ثم أشار العدناني الى إجازة الوجهين في مدّ القاموس وفي المعجم الوسيط (٧) . على أن ما

---

(١) الكتابة الصحيحة : زهدي جار الله ـ ٤٦ . (ط ٢ . بيروت ١٩٧٧) .
(٢) لسان العرب : ابن منظور ـ مادة (ب ص ر) . (طبعة دار صادر ـ بيروت ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م) .
(٣) المعارج ـ ١١ .
(٤) نظرات في أخطاء المنشئين : محمد جعفر ابراهيم الكرباسي ـ ٦٠/١ . (النجف ـ مطبعة الآداب ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م) .
(٥) أساس البلاغة : جارالله الزمخشري ـ مادة (ب ص ر) . (بيروت ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م) .
(٦) المصباح المنير : الفيومي ـ مادة (ب ص ر) (القاهرة ـ البابي الحلبي ـ ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م) .
(٧) معجم الاخطاء الشائعة : محمد العدناني ـ ٣٨ . (بيروت ـ مكتبة لبنان ـ ١٩٧٣م) . وينظر في مادة (ب ص ر) في « مد القاموس » ـ وليم لين ، و « المعجم الوسيط » ـ مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٣٨٠هـ/١٩٦١م .

ينبغي التنبه لـه أن الصورتين ليستا على صعيد واحـد من حيث السعة والذيوع ، وأن غياب صورة الاثبات في معظم معجمات العربية ، ولا سيما التـاج واللسـان ليحمل هذه الدلالة . ولقد رجعتُ الى القرآن الكريم فألفيت هذا الفعل (بصَّر) متعدياً بنفسه لابالبـاء ، ورجعت الى الحديث الشـريف فلم أجد سوى ذلك ومنه « ثم لقد بصَّر أبو بكر الناس الهدى »(٨) وبذا يخلص هذا البحث إلىأن التخطئة (تخطئـة الاثبات) ليست في محلها ، لأن النصوص الفصيحة تعضد صورة الاثبـات ، مثلمـا هو يخلص إلى أن الاجازة (إجازة الوجهين) بعيداً عن بيان المستوى اللغـوي وأفضلية التعبير ليست موافقة للواقع اللغوي ولا منسـجمة مع مواقف المعاجم الأسـاسية ، وأن مايطمئن اليه هذا البحث هو اعتماد صورة الحذف من دون إنكار صورة الإثبات .

« حـــدا »

خطـأ إبراهيم اليازجي أن يقال: « حدابه » (٩) وأوجب حذف البـاء وسار في إثره إبراهيم المنـذر (١٠) ، ومصـــطفى جواد(١١) . أما محمد العدناني فقـــد منع البـــاء إذا كانت الدلالة عامة ؛ وهي الحثّ عامة . لكنه أجازها إذا كانت الدلالة خاصة وهي حث الابل على السير بالحُداء ؛ فانه يقال : حدا الإبل واحدا بها (١٢) .

---

(٨) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي : فنسـنك وآخرون ـ ١/١٨٤ العمود الثاني (ليدن ١٩٣٦م) .

(٩) مغالط الكتاب ومناهج الصواب : جرجي البولسي ـ ٢٩ (حريصا ـ مطبعة القديس يونس ـ د . ت) .

(١٠) نظرات في اللغة والادب : مصطفى الغلاييني ـ ١٦ (بيروت ـ مطبعة طبارة ـ ١٩٢٧م) .

(١١) المباحث اللغوية في العراق : مصطفى جواد ـ ٥٦/ الهامش الرابع . (بغداد ـ مطبعة العاني ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م) .

(١٢) معجم الأخطاء الشائعة ـ ٦٣ .

وعلى الطـرف الأخر نجد مصـطفى الغلاييني يرد على المنـذر هذه التخطئة(١٣) ، ويجيز الوجهين معاً مستدلاً بما في اللسان والقاموس : « حدا الإبل و حدا بها » . وكذلك نجد صلاح الدين الزعبلاوي يرد على اليازجي تلك التخطئة ويقول : « لست أدري لهذه التخطئة وجهاً البتة ؛ لأنك تقول : (حدوت الابل وحدوت بها) إذا سقتها ، فتقول من ذلك على المجاز : : (حداني الأمر الى كذا ، وحدا بي) إذا ساقك الى ماتشير إليه(١٤) » وهكذا أجاز الوجهين معاً على حدّ سواء .

إنّ ما يراه هذا البحث أنّ المحور الذي يدور عليه الخلاف هنا هو الدلالة الحقيقية الوضعية ، والدلالة المجازية . وقد عاد هذا البحث الى جمهرة المعاجم العربية الأصيلة ، فوجد أن المعنى الوضعي هو سوق الابل وأنّ التعبير عنه قد ورد بالطريقتين : « حدا الابل ، وحدا بها » . أما المعنى المجازي فقد روت المعاجم أسلوب الحذف(١٥)واحتج اللسان لذلك بحديث الدعاء : (تحدوني عليها خلّةٌ واحدة) ثم أوضح الاصل وقال :« وهو من حدو الإبل »(١٦) . ومن هنا اختلف المحققون اللغويون : فمنهم من سار على هذا النهج مفرقاً بين حث الإبل خاصة والحث عامة (كالعدناني) ، ومنهم من لم يشر في تحقيقه الى حث الإبل ، مكتفياً بالقول إن الصواب هو الحذف (كاليازجي والمنذر ومصطفى جواد) ، ومنهم من أجاز الوجهين مطلقاً من دون أي إشارة الى

(١٣) نظرات في اللغة والأدب ـ ١٦ . وقد رجعت الى كتاب المنذر في طبعته الثالثة ١٩٢٧م فلم اجد هذه التخطئة ولعله عدل عنها .

(١٤) أخطاؤنا في الصحف والدواوين : صلاح الدين الزعبلاوي ـ ١٦٣ . (دمشق ـ المطبعة الهاشمية ـ ١٩٣٩م) .

(١٥) مادة (ح د و) في كل من : معجم مقاييس اللغة لاحمد بن فارس (٢/ ٣٥) ـ (تحقيق عبد السلام محمد هارون ـ القاهرة (البابي الحلبي) ١٩٦٩م) ، واساس البلاغة ، ولسان العرب ، وتاج العروس . . .

(١٦) لسان العرب : مادة (ح د و) .

الحقيقة والمجاز (كالغلاييني) ومنهم من أجاز ذلك مع الإشارة الى الانتقال من الحقيقة الى المجاز (كالزعبلاوي).

ولا يشك هذا البحث في أن ما جاء به الغلاييني والزعبلاوي معقول مقبول، وأن مبدأ تطور الدلالة من حيث تعميم الخاص يسعف في هذا الاتجاه، وهو مبدأ علمي فسّر علماؤنا الماضون والمحدثون آلاف الدلالات في هديه، وحسبنا هنا أن نشير الى كتاب «الزينة في الكلمات الإسلامية العربية» لأبي حاتم الرازي (٣٢٢هـ) فإن نظرة فيه كافية في هذا المجال. هذا إلى أنّ ما وجدته في معجم مقاييس اللغة يوثق ذلك ويؤيده؛ إذ يقول. «الحاء والدال والحرف المعتل: أصل واحد، وهو الســوق» (١٧) فاذا كان ذلك كذلك. خرج السوق عن أن يكون للإبل خاصة، وصحّ أنه عامّ أصلاً (أي بالمعنى الوضعي)، وما عاد الأمر نقلةً من الحقيقة الى المجاز. ولقد اتجه هذا البحث، وهو يتعقب دلالة (حدا) التي يدور عليها الخلاف الحادّ في التخطئة والتصويب. الى الحديث الشريف، فألفى فيه هذا النص: «كان عامر رجلاً شاعراً. فنزل يحدو بالقوم يقول...» (١٨)، فها هو ذا شاهد على إثبات الباء في غير ماهو خاص بالإبل، فالنص: «يحدو بالقوم». قاطع على أنّ خلت منه المعاجم لاتخلو منه العربية، وأن السماع الذي لم يهتد إليه الغلاييني والزعبلاوي إنما هو حق واقع يعضد هذا الاستعمال الذي يعضده ماتقدم من تفسير دلالي سليم موافق لحقيقة اللغــة العربية ومسلكها السديد في تلون الدلالة وتوزّعها توزعاً طبيعياً غاية في الدقة والايفاء.

بيد أن قناعة هذا البحث بصحة صورة الإثبات، ووهم من أسرع الى تخطئتها، لاتنسيه أمراً جوهرياً. وهو تحديد مرتبة هذه الصورة الفصيحة. ذلك أن

(١٧) معجم مقاييس اللغة: مادة (ح د و) ٢/٣٥.
(١٨) المعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبوي ١/٤٢٨/العمود الأول.

إخراج هذه الصورة من دائرة الخطأ الى دائرة الصواب لايعني أن شهرتها في النصوص الفصيحة شهرة الصورة الأخرى (صورة الحذف) ، بل الحذف هو الأشهر في حث الناس ودفعهم (حداهم) وأن ما يبتغيه هذا البحث إنما هو ردُّ التخطئة من دون أن ننسى أن الوجه الأشهر هو الأوْلى ، مادمنا نروم أعلى الأساليب ، وننتقي أقوى الأوجه اللغوية المغنية عن غيرها مما هو أدنى منها .

« اسرف »

خطّأ زهدي جار الله أن يقال : « أسرف بالمال » وقال بحذف الباء لزوماً : « أسرف المال »(١٩) . ثم أعقبه في هذا محمد جعفر الكرباسي ، مخطئاً إثبات الباء (٢٠) .

ولم يذكر الباحثان شيئاً مما يوثقان به هذا القول ، فلا من شاهد في هذا ، ولامن نص قديم أوحديث !

إن المشهور المستفيض في أعلى النصوص وأبلغها أن يعدّى هذا الفعل (وما يتصل به من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهّة وأفعل التفضيل) بحرف الجر « في » . قال تعالى : (فلا يُسْرِف في القتل)(٢١) ، وقال تعالى : (وإسرافنا في أمرنا (٢٢) . وجاء في الحديث الشريف : « ولا يسرف أحد منكم في هذا الأمر»(٢٣) وفي مصنفاته : « باب كراهية الإسراف في الماء »(٢٤) وقال الإِرْبِليّ إن هذا الفعل إنما يساق على هذا النحو :

(١٩) الكتابة الصحيحة ــ ١٥٩ .
(٢٠) نظرات في أخطاء المنشئين ١/٢١٠ .
(٢١) الاسراء ــ ٣٣ .
(٢٢) آل‌عمران ــ ١٤٧ .
(٢٣) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٢/٤٥٤/العمود الثاني .
(٢٤) نفسه ٢/٤٥٥/العمود الأول .

«أسرف فلان في فعله » (٢٥) . . . إلخ .

ومما يقف البحث عنده أن الباحثين المذكورين لم يغفلا عن هذا ، بل أوردا من النصوص على إثبات الحرف (في) ، وكذلك الحرف (على) ، نحو قوله تعالى : (الذين أسرفوا على أنفسهم(٢٦) . . .) ولكنهما لم يذكرا شيئاً عما هما بصـــدده من التخطئة والتصـــويب ! ! وهكذا حكما بأنّ « أسرف بالمال » خطأ صوابه « أسرف المال » لاغير ، على حين وجدنا المعاجم العربية حتى الحديث منها كالمعجم الوسيط ، إنما تشير الى التعدية بالحرف قال الوسيط مانصه : « يقال : أسرف في ماله ، وأسرف في الكلام ، وأسرف في القتل » (٢٧) . . . فما شواهد التعدية المباشرة ؟ وما مصادرها ؟ وما مبلغ ورودها في عصور الفصاحة اللغوية ؟ !

جاء في إصلاح المنطق : « سرِفتْ الشيء أسرَفَه سَرَفاً إذا أغفلت وجهلت . . . » (٢٨) . هذا هو النص القديم ، وهو خاصّ بالثلاثي (سرف يَسْرَف) لا الرباعي (أسرف يُسرف) ، والمعنى غير المعنى . فمن أين جاءت التعدية المباشرة للرباعي وبالمعنى المألوف وهو التفريط والتبذير ؟ !

---

(٢٥) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب : عـــلاء الدين الاربلي ــ ٢٧٢ . (النجف ١٣٨٩هـ) .
(٢٦) الزمر ــ ٥٣ .
(٢٧) مادة (س ر ف) .
(٢٨) اصلاح المنطق : ابن السكيت ــ ١٩٢ . (تحقيق احمد محمد شـــاكر وعبدالسلام محمد هارون ــ القاهرة (دار المعارف ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م) .

« ظـــن »

قال الزهاوي :

أظنّ بأن الموت قد كان قاصداً
سليمى ، فقالت : إنّني أنادِ لْبرُ

وعقّب إبراهيم الوائلي بقوله : « وفي الديوان : وظني أن الموت... ولعله تجنب تعدية الفعل « ظن » بالباء ، وهو يتعدى بنفسه ، ولا ضير من تعديته بالباء(٢٨أ) .

والحق أن تعدية الفعل « ظنّ » بالباء لاتصح دائماً ، ولا تجوز دائماً . وعليه يلزم البيان الوافي للحالة التي يتعدى فيها هذا الفعل بنفسه ، والحالة التي يتعدى فيها بالباء . ذلك أن التعدية بالباء لاتصح إلا في الحالة التي يكون فها المجرور بتلك الباء موضعاً للظن . جاء في الكتاب : « وتقول : ظننتُ به . جعلته موضع ظنك ، كما قلت : نزلت به ونزلت عليه (٢٩) » . وعلى ذلك يكون معنى قولنا مثلاً : « ظننتُ بزيدٍ الوفاء » أني ظننت الوفاء مستقراً في هذا الموضع (وهو زيد) ، لا أن زيداً هو الوفاء .

قال تعالى : « وتظنون بالله الظُّنُونا »(٣٠) . « الظانين بالله ظنّ السوء »(٣١) « ظنّ المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيراً »(٣٢) وجاء في الحديث الشريف : « إنْ ظنّ بي خيراً فله »(٣٣) « كيف ظنك بربك ؟ » (٣٤) « ما ظنك باثنين الله ثالثهما ؟ »(٣٥) .. .. إلخ

(٢٨أ) اضطراب الكلم عند الزهاوي : ابراهيم الوائلي ـ ٨٦ . (بغداد ـ مطبعة الايمان ـ ١٩٧١م) .
(٢٩) كتاب سيبويه ـ ٤١/١ . (تحقيق عبدالسلام محمد هارون القاهرة ـ ١٩٦٦م) .
(٣٠) الأحزاب ـ ١٠ . (٣١) الفتح ـ ٦ .
(٣٢) النور ـ ١٢ .
(٣٣) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ـ ٨٥/٤/العمود الثاني .
(٣٤) نفسه ـ ٨٧/٤/العمود الأول . (٣٥) نفسه .

وهكذا فان « ظنّ به » هي غير « ظنّه » ، وان حذف الباء يعني أن المفعول الثاني وصف للأول ؛ فقولنا : « ظننتُ زيداً وفياً » يعني أن زيداً هو نفسه الوفي ، خلافاً لقولنا « ظننتُ بزيدٍ الوفاء » على ماتقدم ، ومن هنا خطّأ شاكر شقير اللبناني (في القرن التاسع عشر) من يقول :

« ظن بها نورماندية » قائلاً : « فمن رأى في كتب العرب : ظننت بزيد عاقلاً ؟ » (٣٦) . وخطأ يوسف بركات أن يقال : « ظننت بأنك عالم» ، موجباً حذف الباء (٣٧) .

إن هذا الحذف لازم؛ لامجال للإغضاء عنه . و رجعت الى القرآن الكريم ، المصدر الأعلى في التوثيق اللغوي ، فوجدته يستعمل هذه المادة في اشتقاقات مختلفة ، وكلها لايثبت الباء في الحالة التي نحن بصددها ،(ويثبتها في الحالة الأخرى المذكورة آنفاً في هذا المبحث) ؛ فتحذف الباء باطراد لاينقطع ، وهي معدّاة بالمصدر المؤول (من أنّ – المشددة والمخففة – ومعموليها) ضمن الحالة التي ورد فيها بيت الزهاوي . قال تعالى :

– إني ظننت أنيّ ملاقٍ حسابيه (٣٨)
– (ولكن ظننتم أنّ الله لايعلمّ كثيراً مما تعملون) (٣٩) .
– وظن أهلها أنهم قادرون عليها) (٤٠) .
– (وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحداً) (٤١) .

---

(٣٦) لسان غصن لبنان في انتقاد اللغة العصرية : شاكر شقير اللبناني – ٢١ . (بعبدا – المطبعة العثمانية – ١٨٩١م) .
(٣٧) فلسفة النحو : يوسف بركات – ٥٨ . (بيروت – مطبعة الانصاف – ١٩٤٩م) .
(٣٨) الحاقة – ٢٠ .
(٣٩) فصلت – ٢٢ .
(٤٠) يونس – ٢٤ .
(٤١) الجن – ٧ .

- (قال ما أظن أن تبيد هذه أبداً) (٤٢) .
- (ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون) (٤٣) .
- (الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم) (٤٤) .

. . . . الخ ! !

هذه شواهد من القرآن الكريم (ويزخر الحديث الشريف ، والأدب العربي بما لاحصر له من النصوص . . . . وكلها يحذف الباء .

لقد رجح الوائلي في قوله المتقدم أول هذا المبحث أن يكون الزهاوي قد تجنب تعدية الفعل « ظن » بالباء ، فعدل عن : « أظنّ بأن الموت » الى : « وظني أن الموت » . فاذا كان ذلك هو ما وقع فعلاً ، فإن الزهاوي كان قد فعل خيراً ، على أن قول الوائلي مشيراً إلى الفعل« ظنّ » :« ولاضير من تعديته بالباء » على ما نقدم أول هذا المبحث لايطابق الحقيقة في هذا الموطن من التركيب ، وأنه لامناص من الحكم بالخطأ على بيت الزهاوي في إثباته الباء في تلك الصورة ، والإ فما معنى ذلك البيت إذا جعلنا المصدر المؤول فيه مجروراً بالباء على أنه موضع للظن ؟! ثم أين الأدلة والشواهد التي تدعم هذا الإثبات . . . بعد أن رأينا من الشواهد القرآنية ما يقطع بأن لامجال أبداً لإثبات الباء في هذه الحالة ؟ !

« اعتقد »

خطأ إبراهيم المنذر(٤٥) .وأسعد داغر (٤٥أ) ،وزهدي جار الله (٤٥ب) ،

---

(٤٢) الكهف ــ ٣٥ .
(٤٣) المطففين ــ ٤ .
(٤٤) البقرة ــ ٤٦ .
(٤٥) كتاب المنذر : ابراهيم المنذر ٩/١ ، ٣٣ ، ٦٥ ــ (ط ٣ : بيروت ــ مطبعة الاجتهاد ــ ١٩٢٧م) .
(٤٥أ) تذكرة الكاتب : أسعد خليل داغر : ص (٥١ ــ ٥٢) ، ص (١٢) من الملحق ــ (القاهرة ــ المطبعة العصرية ــ ١٩٣٣م) .
(٤٥ب) الكتابة الصحيحة ــ ٢٥٥ .

ومحمد الكرباسي (٤٦) أن يقال : « اعتقد به » وأوجبوا « اعتقده » ، لأن الفعل متعدٍ بنفسه .

ورفض الغلاييني هذه التخطئة المطلقة وقال بأن لامانع من الباء إذا كان المقصود بالفعل (اعتقد) هو (آمن) ؛ فإنه سيتعدى الى مفعوله بالباء على التضمين (٤٧) . ثم جاء العدناني فأيد مذهب الغلاييني في ذلك بعد أن ساق مذهب ابن سيده في أنه متى أشرب الفعل معنى فعل آخر لمناسبة بينهما تعدى تعديته أولزم لزومه(٤٨) .

والذي يبتغي هذا البحث التحقق منه والاطمئنان إليه هو ورود الفعل (اعتقد) بمعنى (آمن) في كلام العرب الفصحاء ضمن العصور المعتمدة من حيث الاستدلال اللغوي . ولقد ضرب الغلاييني هنا المثال الآتي : « اعتقد بالله ، والاعتقاد بالله » لبيان مجيء الفعل لهذا المعنى . ولكنه لم يُحِلْ على أي مصدر ، ولم يتبين للقارىء الباحث متى كان وقوع هذا الاستعمال في تاريخ العربية ، وفي أي مكان من الاصقاع والبيئات ؟ ! ومع أن العدناني قد أيد مذهب الغلاييني ، لم يستطع أن يجد معنى « آمن » بين المعاني الكثيرة التي وجدها وسردها للفعل « اعتقد »

---

(٤٦) نظرات في اخطاء المنشئين ـ ٢/٨٦ .

(٤٧) نظرات في اللغة والادب ـ ١١ .
قال الغلاييني هنا رداً على المنذر : « ان اللغويين لم يذكروا هذا الحرف الا متعدياً بنفسه . لذلك جعل الأستاذ (اعتقد به) خطأ ، لأنه لم يرد في كتب اللغة . ونحن نسلم بخطأ (اعتقد به) ان اراد الكاتب انها بمعنى « صدقه » . ولانسلم بخطئه ان أراد معنى « آمن به » . فالاعتقاد ان تضمن معنى الايمان جازت تعديته بالباء ، لأن الفعل تختلف تعديته باختلاف استعماله ، ليتضح معناه المراد . وقد قالوا : « اعتقد بالله ، والاعتقاد بالله » بمعنى آمن به ، والايمان به » .

(٤٨) معجم الاخطاء الشائعة ١٧٥ . وللعدناني تأييد آخر حيث قال [١٨٠] : « وما تضمن معناه له حكمه » .

ولقد عدت الى أشهر معاجم العربية ، ومنها الاساس ، والمصباح ، واللسان ، والتاج ، وآخرها المعجم الوسيط فما وجدت شيئاً من هذا المعنى (آمن) في أيّ منها ! ! مثلما لم أجد « الباء » مع « اعتقد » في أيّ معنى من تلك المعاني التي سجلتها له المعاجم الموثقة تلك(٤٩) ؛ فمن أين جاء هذا المعنى ؟ وهل من شاهد صحيح عليه ؟ ثم إن التضمين إنما يقع بعد ورود النصوص الفصيحة التي تحتاج الى ذلك ، فأين تلك النصوص التي حملت الباء مع الاعتقاد حتى يفكر أهل اللغة بتخريجها ؟ !

« كلف »

خطّأ إبراهيم اليازجي (٥٠) ، وإبراهيم المنذر (٥١) ، وأسعد داغر (٥٢) وكمال إبراهيم (٥٣) ، ويوسف بركات (٥٤) و مازن المبارك (٥٥) ، وعباس أبو السعود (٥٦) ، ومحمد العدناني (٥٧) ومحمد جعفر الكرباسي (٥٨) . . . أن يقال مثلاً : « كلفته بالأمر » وأوجبوا حذف الباء .

---

(٤٩) والتي منها : اشترى ، اقتنى ، عصب ، اتخذ ، اشتد ، بثبت ، . . . الخ . ينظر الى التاج في مادة (ع ق د) .
(٥٠) مغالط الكتاب ـ ١٠٥ .
(٥١) كتاب المنذر ـ ٩/١ ، ٧٢ .
(٥٢) تذكرة الكاتب ـ ص (٥) من الملحق .
(٥٣) أغلاط الكتاب : كمال ابراهيم ـ ٧ . (بغداد ـ المطبعة العربية ـ ١٩٣٥م) .
(٥٤) فلسفة النحو ـ ٥٤ ، ٦٠ .
(٥٥) نحو وعي لغوي : مازن المبارك ـ ١٩٩ . (دمشق ـ مكتبة الفارابي ـ ١٩٧٠م) .
(٥٦) أزاهير الفصحى في دقائق اللغة : عباس أبو السعود ـ ٧٩ . (القاهرة ـ دار المعارف ـ ١٩٧٠م) .
(٥٧) معجم الاخطاء الشائعة ـ ٢٢١ .
(٥٨) نظرات في أخطاء المنشئين ـ ٢١٦/٢ .

وقد وقف على طرف آخر فريق لغوي كمصطفى جواد وأنستاس الكرملي(٦٠) ، وصلاح الدين الزعبلاوي(٦١) ، ومحمد علي النجار (٦٢)... يسوِّغ إثبات الباء ويلتمس له التخريج والتوجيه .

ويستند المخطّئون الى أن هذا الفعل متعدٍ بنفسه ، ولم ترد تعديته بالباء . ويرى المجوزون أن هذا الفعل يمكن أن يضمّن معنى فعل آخر كأن يكون : « أمرَ » أو « أغرى » (٦٤) . . . وعندها يجوز إثبات الباء .

وقد عاد هذا البحث الى مصادر التوثيق اللغوي ليقف على ما تبديه ، إن في النصوص العالية ، أو في المعاجم الأصيلة :

قال تعالى :

— (لايكلّف الله نفساً إلا وسعها) (٦٥) .

وقال تعالى : — لايكلف الله نفساً إلا ماآتاها)(٦٦) .

وجاء في الحديث الشريف : — « متى كلّفتموها ذلك ؟ » (٦٧) .

وجاء في الحديث الشريف : — كُلّف أن يحمل ترابها الى المحشر » (٦٨)

— وجاء في الشعر :

---

(٥٩) اغلاط اللغويين الأقدمين : انستاس الكرملي : ص (٣٠ — ٣١) . (بغداد — مطبعة الأيتام — ١٩٣٣م) .

(٦٠) نفسه — ٧٢ .

(٦١) أخطاؤنا في الصحف والدواوين : ص (٢٥٥ — ٢٥٦) .

(٦٢) محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة : محمد علي النجار — ٤٠/٢ (القاهرة — معهد الدراسات العربية العالية — ١٩٥٩م) .

(٦٣) أخطاؤنا في الصحف والدواوين : — ٢٥٥ .

(٦٤) محاضرات عن الاخطاء اللغوية الشائعة — ٤٠/٢ .

(٦٥) البقرة — ٢٨٦ .

(٦٦) الطلاق — ٧ .

(٦٧) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي : ٥٤/٦ — العمود الثاني .

(٦٨) نفسه .

ـ قال المثقب العبدي :

كلّفتهـا تهجيـر داويّـةٍ من بعد شأوي ليلها الأبعدِ(٦٩)

ـ قال رؤبة (٧٠) :

كلّفتها المهريّة الضوابعا .

ذلك هو الأصل في استعمال هذا الفعل وما يتصل به ، وهو الوصول الى المفعول بلاباء ؛ بشهادة مايتعذر إحصـاؤه من أعلى النصوص العربية وأنقاها مما يستدل به في علوم اللغة العربية . وهو ماحمل المعاجم العربية خلال التاريخ أن تسجله على هذه الصورة وحدها من غير إجازة لإثبات الباء . وكان ذلك في الجمهرة ، والمقاييس ، والصحاح ، والعباب ، واللسان ، والمصباح ، والتاج ، . . . وآخرها الوسيط (٧١) . وفي هذا كله مايغني عن غيره ، وما يحقق القناعة بصواب موقف المخطِّئين ، الذين رفضوا الباء ، وطلبوا حذفها في التعبير الحديث

إنّ المجوّزين لم يقدموا ما يحقق هذه القناعة ولاشيئاً منها ، وأن كل ما فعلوه لايعدو أنهم حاولوا جاهدين تخريجاً لتعبير حديث وجدوه مخالفاً للأصل الصحيح ، لأنهم وجدوا نصاً مما يحتج به حمل الباء ، فحاولوا تخريجه على التضمين ، وحل إشكاله .

(٦٩) مجلة معهد المخطوطات العربية ـ ٣٠/١٦ (القاهرة ـ معهد المخطوطات العربية في جامعة الدول العربية ـ ١٩٧٠م) .

(٧٠) نفسه ـ ٩٣/١٦ . وينظر الى الصفحات : الآتية في المجلد نفسه : ٧ ، ٨٩ ، ١٢٤ ، ١٥٠ ، وأرقام الأبيات هي على التوالي : ٨٥ ، ٥٥ ، ١٣٨ ، ٥٤ .

(٧١) ينظـر في مادة (ك ل ف) من تلك المعجمات .

« التقى »

خطّأ إبراهيم المنذر (٧٢) ، وأسعد داغر (٧٣) ، وكمال إبراهيم ، وصلاح الدين الزعبلاوي (٧٥) ، ومحمد العدناني (٧٦) ، ومحمد جعفر الكرباسي (٧٧) . . . أن يقال : « التقى به » وأوجبوا حذف الباء . بيد أن كمال إبراهيم بيّن – بعد التخطئة – أن حمل هذا الفعل على معنى « اجتمع » يمكن من تعدية الفعل بالباء فيثبت (٧٨) .

والحق ان هذا الفعل متعدٍ بنفسه ، وان أفعالاً أخرى من مادته متعدية كذلك بنفسها وهي : لقي ، ولاقى ، وتلقى . قال تعالى : (وتتلقّاهم الملائكة) (٧٩) . وقد جاءت بذلك معاجم العربية التي تستمد مادتها من شواهد العربية العالية ، نحو قول الشاعر :

لمّا التقيت عُميراً في كتيبته

عاينت كأس المنايا بيننا بددا(٨٠)

وهكذا نجد « الأساس » يثبت « التقيته » (٨١) ، ونجد اللسان » و« التاج » على الموقف نفسه حيث نصّا على : « التقاه »(٨٢) . فلا يجد هذا

(٧٢) كتاب المنذر – ١/٩ .
(٧٣) تذكرة الكاتب – ٣٨ .
(٧٤) أغلاط الكتاب : ص (٥٧ – ٥٨) .
(٧٥) أخطاؤنا في الصحف والدواوين – ٢٥٩ .
(٧٦) معجم الاخطاء الشائعة – ٢٣٠ .
(٧٧) نظرات في أخطاء المنشئين – ٢/٢٤٣ .
(٧٨) أغلاط الكتاب : ص (٥٧ – ٥٨) .
(٧٩) الأنبياء – ١٠٣ . وقال تعالى :
– « اذ تلقونه » [النور – ١٥]
– « واتقوا الله واعلموا أنكم ملاقوه » [البقرة – ٢٢٣] .
(٨٠) أساس البلاغة – مادة (ل ق ي) .
(٨١) نفسه .
(٨٢) لسان العرب ، وتاج العروس – مادة (ل ق ي) .

البحث مايدعو الى التضمين تجويزاً لإثبات الباء ، وليس هناك ما يقتضي الناظم أو الناثر الانصراف عن الفصاحة والسماع المحقق .

على أن مااستوقف هذا البحث الطريقة التي استعمل فيها القرآن الكريم (وما وقف عليه هذا البحث من شواهد الحديث الشريف) للفعل « التقى » :

قال تعالى : (فالتقى الماءُ على أمر قد قدر) (٨٣) .

وقال تعالى – (مرَجَ البحرَيْن يلتقيان) (٨٤) .

وقال تعالى – (يوم التقى الجمعانِ) (٨٥) .

وجاء في الحديث الشريف : – « اذا التقى المسلمان فتصافحا »(٨٦) .

– «وقد التقت صفوف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم »(٨٧) .

– « إن أرواح المؤمنين تلتقي على مسيرة يوم . . . » (٨٨) .

وهكذا يلحظ المتأمل اختيار القرآن والحديث لهذا اللون من استعمال الفعل « التقى » ، وهو الاكتفاء بالفاعل من دون انتقال الى المفعول بالحرف أو بنفسه ؛ سواءُ أكان الفاعل مفرداً أم مثنى أم جمعاً . وإذْ إن من طبيعة الدلالة في هذا الفعل أن يوجد طرفان يتحقق بينهما اللقاء ؛ فليس من الضروري أن نجعل أحدهما فاعلاً و نجعل الآخر مفعولاً . بل إن الطرفين معاً هما اللذان يشتركان في هذا الأمر ، وان من الإيفاء أن نعدّ كلاً منهما فاعلاً . وعلى هذا يمكن أن نستبدل بقولنا مثلاً : « التقى الرجلُ الآخر » قولنا : « التقى الرجلان » ؛ فيكون هذا المثنى دليلاً على إن كلاً من الرجلين قد التقى صاحبه ، وأن أحدهما فعل ما فعل الآخر .

---

(٨٣) القمر – ١٢ .
(٨٤) الرحمن – ١٩ .
(٨٥) آل‌عمران – ١٥٥ ، ١٦٦ .
الأنفال – ٤١ .
(٨٦) المعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبوي : ٦/١٤٤/العمود الأول .
(٨٧) نفسه .
(٨٨) نفسه .

ذلك هو التأليف الغالب . والاستعمال الأمثل . بيْد أنه لا يحول بين المتكلم ورغبته في جعل أحد الطرفين فاعلاً والآخر مفعولاً ، وعندها إنّ الواجب على المتكلم أن يعدي هذا الفعل بنفسه ، وأن يتجنب الباء .

« همَّ »

خطأ زهدي جار الله قولهم : « همَّ بأن يسافر » وقال بأن الصواب هو حذف الباء (٨٩) . ثم مضى الى أبعد من ذلك حين خطّأ هذا الأسلوب على لسان الشاعر القديم قائلاً : « لايؤ به لقول الشاعر القديم : (هممت بأن أفعل وكدتُ وليتني . . .) ، فقد أدخل الباء حتى يحافظ على وزن البيت » (٩٠) .

ومن الغريب أن نجد هذا الانكار وعلى هذا النحو من التشدد والتخطئة . فالمقرر في النحو العربي أن حرف الجر هو الوسيلة في وصول اللازم الى مفعوله . وأن المتكلم إذا أراد حذفه فله حقٌ كامل في ذلك إذا كان المجرور (وهو مفعول اللازم) مصدراً مؤولاً من « أنْ » أو « أنَّ » ومعموليها . أما إذا لم يكن كذلك . فليس هناك إلا الحذف السماعي الخاص . قال ابن مالك : (٩١) .

وعد لازماً بحرف جرّ ... وإن حُذِفْ فالنصب للمُنْجرّ
نقلاً . وفي « أنَّ » و« أنْ » يطردُ ... مع أمْن كبس ، كعجبت أن يدُوا

(٨٩) الكتابة الصحيحة ـ ٣٨٠ .
(٩٠) نفسه .
(٩١) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : ١٤٩/٢ ـ ١٥٠ (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . ط ١٦ : بيروت ـ دار الفكر ـ ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م) .

فلا إلزام بالحذف ، لأن الاثبات هو الأصل ، وأنّ الحذف قد جرى في العربية على صورتين : صورة سماعية ، وأخرى قياسية ، فليس الموضوع هو الاثبات ، ولكنه هو الحذف ، وكيف يكون جوازُه : أسماعي أم قياسي ؟ وفي كلتا الحالتين لايمس الإثبات ! فكيف يكون الإثبات خطأ ؟!! يقول ابن عقيل : « إنّ الفعل اللازم يصل الى المفعول بحرف الجر . ثم إن كان المجرور غير « أنّ » و« أنْ » لم يجزْ حذف حرف الجر إلا سماعاً ، وإن كان « أنّ » و« أنْ » جاز ذلك قياساً عند أمن اللبس ، وهذا هو الصحيح . »(٩٢)

البحث إذن في الحذف ومعالجته : أجائز هو أم ممتنع ؟ ولئن خطأ زهدي الشاعر القديم في إثباته الباء مع المصدر المؤول . . . لقد كان ذلك متناقضاً مع مطالبته الكتّاب أن يثبتوا الباء مع المصدر الصريح حين أوجب عليهم أن يقولوا : « همَّ بالسفر » (٩٣) . هل يختلف المصدر الصريح هنا عن المصدر المؤول ؟ و في أي شيء ؟ ! لماذا وكيف يصحّ أن يقال : « همَّ بالذهاب » ، ولا يصح أن يقال : « همَّ بأن يذهب » ؟ ! أليس ذلك من العجب ؟ ! وإذا كانت مجازفة ذلك الباحث دفعته الى تخطئة الشاعر العربي القديم صاحب اللغة ومصدرها . . . فهل هو قادر على أن ينسب علّة المحافظة على الوزن — وهي على ما هي عليه من الوهن والتهافت — الى كل شاعر آخر قديم ؟ ! هذا هو العجّاج يقول : (٩٤) .

فقلتُ للحوْباء حينَ هَمّتِ ... بأن تَخِفّ جزَعاً أو خَفّتِ

هل أنا الا رجُل من أمتي ؟

(٩٢) نفسه : ١٥٣/٢ .
(٩٣) الكتابة الصحيحة — ٣٨٠ .
(٩٤) ديوان العجاج (رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه) — ٢٧٥ . (تحقيق : د.عزة حسن . بيروت — مكتبة دار الشرق — ١٩٧١م) .

ماذا يقول ؟ ! هل يقول عن العجّاج ماقال عن ذلك الشاعر القديم ؟ !

إنه لوفعل . . . لقلنا له : وما قولك في الحديث الشريف :
« فهلكت ، وقد كانت همَّتْ بأن تعتق » (٩٥) ؟ ذلك حسبُنا .

« وعـد »

ثمة أمران مهمان ، قد بدا فيهما الاختلاف بين علماء اللغة ، ولفَّ عرضهما لون من الاضطراب المفضي إلى الإلباس والإيهام . . .

أولاً ـ المعنى :

مامعنى « وعد » ؟ وما معنى « أوعد » ؟

قال الأزهري في « التهذيب » : كلام العرب : وعدت الرجل خيراً ، ووعدته شراً . وأوعدته خيراً ، وأوعدته شراً . فاذا لم يذكروا الخير قالوا : (وعدته) ، وإذا لم يذكروا الشر قالوا : (أوعدته)(٩٦) .

فالفعل « وعد » ـ وما يتصل به ـ يستعمل في الخير ، سواءٌ أكان الخير مذكوراً أم محذوفاً ، أي إن الذكر معه جائز لاواجب . فاذا أراد المتكلم استعماله في الشر جازله ذلك أولاً ، ووجب عليه ذكر الشر ثانياً .

أما الفعل « أوعد » ـ وما يتصل بـه ـ فيستعمل في الشر سواءٌ أكان الشر مذكوراً أم محذوفاً ، أي إنَّ الذكر معه جائز لاواجب . فاذا أراد المتكلم استعماله في الخير جاز له ذلك أولاً ، ووجب عليه ذكر الخير ثانياً .

وقد خطّأ جماعة في العصر الحديث من يقول ، « وعدته شراً » ، ورأت أن « وعد » لاتكون في الشر ! والحق أن « وعد » تكون للخير وتكون

(٩٥) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ـ ١٠٥/٧/العمود الثاني .
(٩٦) تهذيب اللغة : الأزهري : مادة (و ع د) ـ (القاهرة ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة) .

للشر كذلك ، وأن منع استعمالها في الشر لايسنده دليل معتمد يصح الركون إليه . قال تعالى : (وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجراً عظيماً)(٩٧)، وذلك هو الخير . وقال تعالى . (وعد الله المنافقين والمنافقات والكفار نار جهنم)(٩٨) ، وذلك هو الشر .

لقد خطّأ محمد جعفر الكرباسي استعمال « وعد » في قولهم « وعدت الرجل شراً » قائلاً : « يقولون : وعدت الرجل شراً . والصواب : أوعدت الرجل شراً(٩٩) وكان محمد العدناني قد أشار الى أن آخرين كانوا « يخطّئون من يقول ، (وعدته شراً كبيراً) ، ويقولون : إن الصواب هو : (أوعدته بشر كبير) (١٠٠) . ومن الغريب أن يحتج الكرباسي بكلام الأزهري السابق والذي نصّ على أن كلام العرب هو « وعدته شراً » وأن يردَ في مبحثه النص القرآني الكريم الذي يصرّح باستعمال هذا الفعل في الشر وهو: « الشيطان يعدكم الفقر »(١٠١) . . . ومع ذلك وجدناه يخطىء قولهم : « وعدت الرجل شراً » !

ثانياً ـ التعدية :

خطّأ زهدي جار الله قولهم : « وعدته بالمساعدة » (١٠٢) وخطّأ الكرباسي قولهم : وعد فلاناً بشيء » (١٠٣) . . . وقالا بأن الصواب هو

(٩٧) المائدة ـ ٩ .
(٩٨) التوبة ـ ٦٨ .
(٩٩) نظرات في أخطاء المنشئتين ـ ١٩٣/٣ .
(١٠٠) معجم الاخطاء الشائعة ـ ٢٦٩ .
(١٠١) البقرة ـ ٢٦٨ .
(١٠٢) الكتاب الصحيحة ـ ٣٩٣ .
(١٠٣) نظرات في أخطاء المنشئين ـ ١٩٣/٣ .

حذف الباء . ثم قالا بأن الحذف أفصح (١٠٤) .

ويرى هذا البحث بادىء ذي بدء أن يكتفي الباحثان بأحد القولين فإما أن يقولا « الصواب هو الحذف » ، وذلك يعني أن الخطأ هو الإثبات . وإما أن يقولا : « الأفصح هو الحذف » وذلك يعني أن الفصيح هو الإثبات . فلاتجتمع العبارتان في صعيد واحد .

إن الحكم على الإثبات بالتخطئة لايثبت أمام الأدلة اللغوية وفي رأسها ما صرّحت به المعاجم الكبرى إن « لسان العرب » أوثق المعاجم العربية يقول في نص صريح : « وعده الأمر وبه » (١٠٥) ، وهذا هو « المصباح المنير » المعجم الأصيل يثبت أن هذا الفعل الثلاثي (وعد) يتعدى الى مفعوله بنفسه . و وبحرف الجر الباء(١٠٦) ، وهذا « تاج العروس » وهو الشرح المفصل للقاموس المحيط يقول مانصه : « وعده الأمر : متعدياً بنفسه . ووعده به متعدياً بالباء » (١٠٧) ثم جاء المعجم الوسيط في عصرنا الحديث فأقر هذا الاستعمال (١٠٨) وثبته . وكذلك فعل من بعده معجم الأفعال المتعدية بالحرف (١٠٩)

ولكن . كيف جاءت تلك التخطئة ؟ ذلك ماتتبعه هذا البحث لقد ذكر تاج العروس أن جماعة منعت دخول الباء مع الثلاثي (وعد) وقالت

(١٠٤) قال زهدي جارالله [الكتابة الصحيحة ـ ٣٩٣] : « استعمال (وعد) دون تعدية بالباء أفصح » .
وقال محمد جعفر الكرباسي [نظرات ـ ١٩٣/٣] :
« فاستعمال (وعد) من دون تعديته بحرف الجر أفصح » .
(١٠٥) لسان العرب ـ مادة (و ع د) .
(١٠٦) المصباح المنير ـ مادة (د ع د) .
(١٠٧) تاج العروس ـ مادة (و ع د) .
(١٠٨) المعجم الوسيط ـ مادة (و ع د) .
(١٠٩) معجم الأفعال المتعدية بالحرف : موسى بن محمد بن الملياني الأحمدي ـ ٤٣٦ . (ط ١ : بيروت ـ دار العلم للملايين ـ ١٩٧٩م) .

إنما يكون ذلك مع الرباعي (أوعد) (١١٠) فرأى هذا البحث أن يتتبع هذا الرأي في مصادره الأولى فوجد في إصلاح المنطق لابن السكيت (٢٤٤ هـ) مانصه : « إذا أدخلوا الباء جاؤوا بالالف » .

وفي الصحاح مانصه :

« فإن أدخلوا البـاء في الشر جاؤوا بالألف . » (١١٢) ، وفي اللسـان : « وإذا أدخلوا الباء لم يكن الافي الشر كقولك: أوعدته بالضرب »(١١٣) ... وفي هـذا كله ما يشير إلى العلاقة بين « الباء » و « الألف » ؛ وإلى أن مجيء الباء يعني مجيء الألف . بيد أن المجيء هنا يرتبط بالشر ، وهذا الارتباط يحتاج الى جلاء في مراد هذه النصوص فابن السّكّيت أطلق القول ولم يعيّن خيراً أو شراً ، بل ألزم المتكلم الإتيان بالالف إذا أتى بالباء . وإن ابن منظور حدّد الأمر بالشر وقال إن الإتيان بالباء يعني حصر الموضوع بالشر ولايجوز غير ذلك أما الجوهري فعبارته بين بين ؛ إذ يقول بأن إدخال الباء في حالة الشر يوجب الإتيان بالألف ، وهذا يعني أن إدخال الباء يمكن أن يكون في غير حالة الشر وهي حالة الخير .

هنا يتحصل سؤالان مهمان :

الأول ـ هل يوجب الباء مجيء الألف ؟

الثاني ـ هل يوجب اجتماع الباء مع الألف حالة الشر ؟

فاذا خلصنا من هذه النصوص الى الإجابة بـ « نعم » عن السؤال الأول ،

---

(١١٠) تاج العروس ـ مادة (و ع د) .
(١١١) اصلاح المنطق ـ ٢٩٤ .
(١١٢) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) : الجوهري ـ مادة (و ع د) ـ تحقيق د. أحمد عبدالغفور عطار) .
(القاهرة ـ دار الكتاب العربي ـ ١٩٥٦م .
(١١٣) لسان العرب ـ مادة (و ع د) .

فإن هذه الاجابة سترتطم بما ذكرته أوثق المعاجم العربية التي سقنا طرفاً من نصوصها فيما سبق وقد أقرت فصاحة أن يقال : « وعده الأمر ، وبه ».

واذا خلصنا الى الأجابة بـ « لا » عن السؤال نفســه ، فإن النصوص السابقة التي ربطت الباء بالألف لاتساعد ولا تسمح بهذه الإجابة .

هذا عن السؤال الأول . أما عن السؤال الثاني :

فاذا خلصنا الى أن صورة الباء مع الألف خاصة بالشر وحده ، فان نصّ اللسان هو الذي يسعف في تأييد هذه الاجابة ، ولايسعف نصّا ابن السكيت والجوهري الإسعافَ نفسه على ماتقدم .

ومن هذا الموضع يتولد سؤال جديد :

إذا كانت صورة الباء مع الألف خاصة بالشر وحده ، فهل يمكن الاستغناء عن أحد طرفيها هذين : الباء والألف ؟

هل يمكن أن يقال : « وعدته بالشرّ » بإسقاط الألف ؟

أم هل يمكن أن يقال : « أوعدته شراً » بإسقاط الباء ؟
لاجواب موحداً هناك

فهذا الأزهري يقول بأن هذه الصورة (أوعدته شراً) هي « كلام العرب » — وقد مضى نصه في هذا المبحث .

وهذا ابن دريد يقول بأن هذه الصورة (أوعدته شراً) هي الخطأ الذي لايقال ؛ وهذا نصه : « أوعدته بالشر ، ولا يقال أوعدته شراً ،

إنما يقال : أوعدته بشرّ » (١١٤) .

أما صورة (وعدته بالشر) فلا نجد فيها جواباً أفضل أو أحسن حظّاً من جواب صورة (أوعدته شراً) . ذلك أن من النصوص ما أوجب الإتيان بالألف في حال الإتيان بالباء . وقد مضت تلك النصوص في هذا المبحث ، وأولها نص ابن السكيت ، وأن من النصوص ما أجاز بصريح القول الإتيان بالباء في غياب الألف ، وقد مضت تلك النصوص في هذا المبحث وأولها نص اللسان .

هذا الاضطراب هو الذي مدّ ظله الى التحقيقات اللغوية الحديثة ، فراحت تمنع وتمنح ، في مسلك غامض . فالكرباسي منع أن يقال : « وعد فلاناً بشيء » وأعلن أن الصواب حذف الباء ، وسبقه الى هذا المنع زهدي جار الله حيث منع أن يقال « وعدته بالمساعدة » وأعلن أن الصواب حذف الباء . وقد مضت الإشارة الى ذلك في هذا المبحث .

المسألة خلافية إذن ، وأصحاب المعاجم الأساسية لم يقولوا كلمة واحدة . . .

لقد رأى هذا البحث أن يرجع الى القرآن الكريم ، وكفى به شاهداً على اللغة الموثقة ، والأسلوب الصافي ، فيخلص في هديه الى القول الفصل .

لقد نظرت في القرآن الكريم فوجدته يستعمل هذه المادة اللغوية في مختلف اشتقاقاتها ، فلم أجد الباء في واحد من تلك النصوص إنْ في الخير أو في الشر . . . وهذا طرف من النصوص الكريمة :

---

(١١٤) جمهرة اللغة : ابن دريد ـ مادة (و ع د) : ٤٤١/٣ ـ العمود الأول . (ط ١ : حيدر آباد الدكن ـ مطبعة دائرة المعارف العثمانية ـ ١٣٤٤هـ)

١ ـ « وعـد » :

لقد ورد الماضي : « وَعَدَ الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجراً عظيماً »(١١٥آ) . وورد المضارع : « الشيطان يعدكم الفقر »(١١٦) . وورد الأمر « وشاركهم في الأموال والاولاد وعِدْهم » (١١٧ ، والمصدر : « ولا تحسبنّ الله مُخْلِفَ وعدِهِ رُسُله » (١١٨) ، والمبني للمجهول : « مثل الجنة التي وُعِدَ المتقون » (١١٩) ، وصيغ أخرى نحو : « واليوم الموعود » (١٢٠) و « وما كان استغفار إبراهيم لأبيه الإ عن موْعدةٍ وعدها إياه » (١٢١) ، و « إن جهنم لموعدهم أجمعين » (١٢٢) .

إن هذه النصوص الكريمة طرف مما جاء في القرآن الكريم لكنها تمثل مختلف أحوال الصياغة الصرفية الخاصة بالثلاثي (وَعَدَ) ، ولم أجد في جميع ما في القرآن الكريم من تلك الصياغة ماهو معدّى بالباء (١٢٣) .

٢ ـ « اوعد » :

لقد ورد المضارع : « ولا تقعدوا بكل صراط توعدون » ، وواضح أن الباء هنا غير متعلقة بالفعل « توعد » بل بالفعل « تقعد » أما تعدي الفعل

---

(١١٥) المائـدة ـ ٩ .
(١١٦) البقرة ـ ٢٦٨ .
(١١٧) الاسراء ـ ٦٤ .
(١١٨) ابراهيم ـ ٤٧ .
(١١٩) الرعـد ـ ٣٥ .
(١٢٠) البروج ـ ٢ .
(١٢١) التوبة ـ ١١٤ .
(١٢٢) الحجر ـ ٤٣ .
(١٢٣) قال تعالى [طه ٨٧] : (قالوا ما أخلفنا موعدك بملكنا) . وواضح أن هذه الباء لاتتعلق بـ « موعد » بل تتعلق بـ « اخلف » ، ذلك أن المعنى هو « ما أخلفنا موعدك بأن ملكنا امرنا » أي : لو ملكنا امرنا وخيلنا وراءنا لما أخلفناه . . . » [الكشاف للزمخشري ٢/٥٥٠ ـ طبعة بيروت (دار الفكر)] وقال ابـن كثير يفسر « بملكنا » : « أي : عن قدرتنا واختيارنا » [تفسير القرآن العظيم لابن كثير ـ ٣/٢١٥ ـ طبعة عمان (دار الفكر)] .
(١٢٤) الأعراف ـ ٨٦ .

« توعد » فالى محذوف . قال ابن كثير في تفسيره : « أي : تتوعدون الناس بالقتل » (١٢٥) .

فالقرآن لم يذكر مابعد الفعل حتى نقف على إثبات الباء أو حذفه .

وظهر الفعل مبنياً للمجهول (تُوعدون) و (يُوعدون) مرات كثيرة في القرآن الكريم ، ولا وجود للباء معه . قال تعالى : « هذا يومكم الذي كنتم توعَدون » (١٢٦) ، وقال تعالى : « ذلك اليوم الذي كانوا يوعدون »(١٢٧) ، وواضح أن الباء لو كانت هنا، لكان النص : (توعدون به)، و : (يوعَدون به) . . .

ومع هذا ، لانستطيع أن نجعل هذا المضارع المبني للمجهول خاصاً بالفعل الذي نحن بصدده في هذه الفقرة ، وهو « أوعد » ، لأن هذا المبني للمجهول يصلح أن يكون أيضاً للفعل « وعد » في حالة المضارع « يعدِ » ، أو « تَعد » .

هنا ، قصدت الى الحديث الشريف ، فوجدت هذا الفعل (الرباعي) في هذا النص : « ويوعدهم الخير » (١٢٨) ، وفي هذا النص : « فإيعاد بالشر » (١٢٩) . . . (وهو مصدر أوعد) . فاستقررت على هذا واطمأننت إليه ، وخلصت الى أن هذا الفعل يكون للخير ويكون للشر ، وأنه إن كان للشر كان مع الباء .

ينتهي هذا البحث في هذه المادة الى الآتي :

---

(١٢٥) تفسير القرآن العظيم ـ ٣١٨/٢ .
(١٢٦) الأنبياء ـ ١٠٣ .
(١٢٧) المعارج ـ ٤٤ .
(١٢٨) المعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبوي ـ ٢٥٧/٧/العمود الاول .
(١٢٩) نفسه ـ ٥٥٤/٥/العمود الأول .

اولاً ـ « وَعَدَ » :

١ ـ تستعمل في الخير ، وذكر الخير جائز .
٢ ـ تستعمل في الشَر ، وذكر الشر واجب .
٣ ـ الأسلوب الأمثل أن يحذف معها الباء .

ثانياً ـ « اوعـد » :

١ ـ تستعمل في الشر ، وذكر الشر جائز .
٢ ـ تستعمل في الخير ، وذكر الخير واجب .
٣ ـ الأسلوب الأمثل أن يحذف معها الباء في حالة الخير ، ويثبت في حالة الشر .

★ ★ ★